



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ٢٠ يونيو ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٦٩)

محتويات العدد

* تفويت الفرصة على قوى التطرف في العراق

* «الجارديان»: إيران تريد عراقاً ضعيفاً ومقسماً

* مغزى تجدد الخلاف بين موسكو وواشنطن حول ملف إيران

* «المحافظون الجدد» في واشنطن ينقلبون على تركيا

* «نيويورك تايمز»: «الدراما التركية» تغزو العالم الإسلامي

* انفصال الجنوب يهدد قطاع النفط السوداني

* انخفاض شعبية أوباما في العالم الإسلامي





تفويت الفرصة على قوى التطرف في العراق

الأوضاع الأمنية الصعبة التي يشهدها العراق منذ الانتخابات التشريعية، التي جرت في شهر مارس الماضي، وكان آخرها الاعتداءات المتفرقة التي وقعت يوم الجمعة الماضي، وأسفرت عن مقتل ٢٢ شخصاً وإصابة ١١١ شخصاً آخرين تشير بوضوح إلى أن قوى التطرف والإرهاب تحاول العبث باستقرار البلاد من خلال تفجير أعمال العنف الطائفي مجدداً، مستغلة في ذلك أزمة تشكيل الحكومة.

لعل المتابع لطبيعة أعمال العنف والإرهاب التي وقعت منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية سيلحظ بوضوح أنها تستهدف إفشال العملية السياسية في البلاد، فهي إما تستهدف بعض الفائزين في الانتخابات الأخيرة والمحسوبين على قوى سياسية معينة، وذلك بهدف التأثير في المشاورات الجارية الخاصة بتشكيل الحكومة، وإما أنها تستهدف دور العبادة لكل من السنة والشيعية في محاولة لتفجير العنف الطائفي في البلاد مجدداً، واللعب على وتر الخلافات التي أثارتها التحالفات الأخيرة التي تم إعلانها من جانب بعض القوى لإعطاء بُعد طائفي للأزمة السياسية في البلاد.

لقد فشلت الجهود السياسية والإجراءات الدستورية كلها التي تم اتخاذها، حتى الآن، لتجاوز هذه الأزمة، بداية من قرار المحكمة العليا، الذي صادق على نتائج الانتخابات، مروراً بانعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الأسبوع الماضي، الذي فشل في اختيار رئيسه ونائبه، ما أدى إلى إبقاء جلسته مفتوحة إلى أمد غير محدد على أمل التغلب على هذه الخلافات خلال الفترة المقبلة، ونهاية باللقاء الذي تم بين زعيم «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، وزعيم كتلة «العراقية»، أياد علاوي قبل أيام، وهو اللقاء الذي كان يعول عليه الكثيرون في إنهاء الخلافات بين الجانبين، إلا أنه فاقم من هذه الخلافات، وخرج كل طرف ليعلن بعدها أحقيته الدستورية والقانونية في تشكيل الحكومة المقبلة، وهو الأمر الذي يشير معه إلى أن العراق قد يشهد حالة من الفراغ السياسي والدستوري غير مأمونة العواقب، ستغذيها بالطبع عودة أعمال العنف والإرهاب التي تزايدت بشكل مطرد.

إذا كانت عودة أعمال العنف والإرهاب تمثل تحدياً كبيراً للعراق، فإن ما يفاقم من خطورة هذا التحدي هو استمرار الأزمة السياسية في البلاد، لأنها أولاً تعتبر المدخل لعودة الطائفية إلى البلاد، ولعل المتابع للتصريحات الصادرة خلال الأيام الماضية عن قادة التكتلات السياسية المتصارعة على تشكيل الحكومة سيلحظ ذلك بوضوح، إذ إنها تنطوي على اتهامات بالطائفية والمسؤولية عن عودة أعمال العنف. وثانياً لأن استمرار الخلافات السياسية وما يصاحبها من توترات عرقية وطائفية تترك الفرصة أمام قوى التطرف والإرهاب لتنفيذ أعمال العنف ذات البعد الطائفي.

إن عودة أعمال العنف إلى العراق مرة أخرى يفرض على القوى والتكتلات السياسية المختلفة في العراق العمل معاً من أجل تفويت الفرصة على قوى التطرف والإرهاب التي تسعى إلى توظيف الأزمة السياسية في البلاد في تنفيذ أهدافها ومخططاتها الرامية إلى ضرب الأمن والاستقرار في البلاد مجدداً، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التوافق بين هذه القوى حول القضايا الخلافية التي تحول حتى الآن دون تشكيل الحكومة.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشر على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

مغزى تجدد الخلاف بين موسكو وواشنطن حول ملف إيران النووي

برغم أن روسيا وافقت على قرار «مجلس الأمن الدولي» الأخير رقم ١٩٢٩ الذي أقر حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران قبل ما يزيد على أسبوع، ثم أوقفت تبعاً لذلك صفقة الصواريخ «إس ٣٠٠» لإيران تقيداً بهذه العقوبات، فإنها انتقدت يوم الخميس الماضي العقوبات الإضافية التي أقرها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مؤخراً، على أساس أن هذه العقوبات تعكس توجهاً انفرادياً من الجانبين، فقد انتقد الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، هذه العقوبات الإضافية، ودعا إلى التحرك بشكل جماعي في «الملف النووي الإيراني»، مشيراً إلى أنه «ليس للولايات المتحدة ما تخسره عبر فرض عقوبات إضافية، لأنها لا تملك علاقات مع إيران، على عكس روسيا والصين». من ناحيتها انتقدت واشنطن موقف موسكو حيال إيران، ووصف وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيبس، هذا الموقف بأنه يعبر عن «الانقسام في الشخصية».

الموقف الروسي الراض للعقوبات الأوروبية والأمريكية الأخيرة يثير أموراً أساسية عدة، الأول أن روسيا التي تطمح إلى الاعتراف بدورها في الساحة العالمية أصبحت تعترض على أي محاولة لتجاهلها، أو تهتمش من دورها على الصعيد الدولي، وهي ترى أن العقوبات الإضافية التي فرضت على إيران من جانب الطرفين تشكل استهانة بهذا الدور، وعدم تقدير في الوقت ذاته لموقفها المؤيد للعقوبات التي أقرها «مجلس الأمن» مؤخراً، ما يعني معه أنها قد لا توافق على أي إجراءات أمريكية وأوروبية مستقبلاً ضد إيران، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن موسكو كانت قد ربطت في السابق بين موقفها من عقوبات «مجلس الأمن» الأخيرة، التي وافقت عليها، وعدم قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستهداف إيران بعقوبات إضافية، في هذا السياق يرى المراقبون أن التحذير الذي وجهته موسكو، مؤخراً، للغرب بفقد تأييدها الجهود المنسقة للحد من أنشطة إيران النووية ينطوي على قدر كبير من الجدية، وهو ما يبدو في اللغة القوية التي حملها البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الروسية في موقعها الإلكتروني الخميس الماضي، وأشارت فيه إلى أن موسكو «ترفض أي محاولة من أحد لوضع نفسه فوق مجلس الأمن بهذه الطريقة، وتعتبر أن العقوبات الإضافية ستقوض الجهود للتعاون من أجل تسوية التوتر الذي يسببه برنامج إيران النووي». الأمر الثاني أن روسيا تدرك أن العقوبات الأوروبية والأمريكية الأخيرة تتجاوز بكثير العقوبات التي أقرها مجلس الأمن، وتعتبر تحايلاً على الجهود التي كانت قد بذلتها مع الصين لتخفيف عقوبات المجلس الأخيرة، فالعقوبات الأوروبية التي أقرتها قمة الاتحاد الأوروبي الخميس الماضي تستهدف قطاعات رئيسية في الاقتصاد الإيراني.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
- ٤ تفوق ائتماني إماراتي
- ٥ * تقارير وتحليلات
- ٥ «الجمارديان»: إيران تريد عراقاً ضعيفاً ومقسماً
- ٦ «المحافظون الجدد» في واشنطن ينقلبون على تركيا بسبب إسرائيل
- ٦ ملف «أفغانستان-باكستان».. عقبة الشراكة الهندية-الأمريكية
- ٧ انفصال الجنوب يهدد قطاع النفط السوداني
- ٨ تطور منذر للمواجهة الصينية-الأمريكية بشأن قيمة «اليوان» ..
- ٩ * أخبار الساعة حول العالم
- ٩ إسلام آباد
- ١٠ تحد جديد للجيش الباكستاني
- ١٠ طوكيو
- ١٠ رئيس الوزراء الياباني الجديد يؤكد استمرار دعم أفغانستان ..
- ١١ واشنطن
- ١١ «نيويورك تايمز»: «الدراما التركية» تغزو العالم الإسلامي
- ١١ انخفاض شعبية أوباما في العالم الإسلامي
- ١١ تل أبيب
- ١٢ «يديعوت أحرونوت» تطالب بتفتيش السفن الإيرانية
- ١٢ للمرة الأولى: الجيش الإسرائيلي يحدد طبيعة القتال في منطقة مأهولة
- ١٢ * متابعات اقتصادية
- ١٣ * إصدارات حديثة:
- ١٤ اللعب على نقاط القوة: الدور البريطاني في عالم متغير





أهم الأحداث

العاهل السعودي يبدأ جولة خارجية تشمل خمس دول

أصدر العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمس، أمراً ملكياً بتولي ولي العهد، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، إدارة شؤون المملكة خلال فترة غيابه التي ستدوم نحو الشهر في جولة تقوده إلى خمس دول منها الولايات المتحدة ومصر. وتوجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى المغرب في زيارة تدوم أربعة أيام للاستجمام والراحة في مقره ثم يبدأ بعدها جولة خارجية يزور خلالها خمس دول تبدأ بكندا لحضور «قمة العشرين» في «تورنتو»، التي ستعقد يومي السبت والأحد ٢٦ و٢٧ يونيو الجاري. وعقب «قمة العشرين» يتوجه الملك عبدالله إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية.



الصين «مستعدة» لزيادة سعر صرف «اليوان» ووشنطن و«النقد الدولي» يرحبان

أشارت الصين، أمس، إلى أنها سوف تسمح لعمليتها الوطنية «اليوان» بالارتفاع مقابل الدولار الأمريكي والعملات الغربية الأخرى، الخطوة التي رحبت بها الولايات المتحدة و«صندوق النقد الدولي». وأعلن «البنك المركزي» الصيني أنه سيجعل آلية سعر صرف اليوان «أكثر مرونة»، وذلك دون أن يعطي المزيد من التفاصيل حول توقيت أو مدى حجم المرونة التي سيُسمح بها في هذا الإطار. وأضاف قائلاً إن الإصلاح الذي تعتمده الصين تطبيقه بشأن آلية صرف عملتها أصبح ممكن التطبيق نتيجة التعافي الذي حققه الاقتصاد العالمي.



اليمن يتهم تنظيم «القاعدة» بالهجوم على مقر الأمن السياسي في عدن

اتهمت مصادر أمنية يمنية تنظيم «القاعدة» بتدبير الهجوم الذي استهدف، أمس، مقراً للأمن السياسي في مدينة عدن جنوب اليمن. وقال مصدر رسمي إن ١١ شخصاً بينهم سبعة عناصر من قوى الأمن اليمنية قتلوا في الهجوم. وأكد البيان الرسمي الصادر عن «لجنة الأمن اليمنية العليا» أن «عناصر إرهابية قامت باقتحام البوابة الرئيسية لأحد المكاتب التابعة للأمن السياسي في المحافظة وأطلقت الرصاص والقنابل على الحراسات الأمنية وعلى نساء وأطفال كانوا قرب المبنى». إلا أن البيان لم يشير إلى معلومات نقلها في وقت سابق مسؤولون محليون عن الإفراج عن عدد غير محدد من عناصر مفترضين لـ «القاعدة» معتقلين في هذا المبنى. وأضاف البيان أن «اللجنة أكدت عزمها على ملاحقة الجناة الإرهابيين وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم». وأوقف المهاجمون عربتين كانوا يستقلونهما خارج مقر جهاز الأمن السياسي علماً بأن المقر يحظى بحراسة شديدة ويقع بالقرب من ميناء عدن. ثم فتح المهاجمون أسلحة نيرانهم مستخدمين قذائف صاروخية ومدافع رشاشة قبل أن يقتحموا الساحة الرئيسية للمقر وبيشروا إطلاق سراح عدد من معتقلين متشددين، وفق مسؤولين. وتحدث شهود عيان عن رؤيتهم المسلحين وهم يغادرون مكان الهجوم برفقة عدد من المعتقلين كانوا محتجزين في المبنى المستهدف. كما ذكر شهود آخرون أن المسلحين والمعتقلين المحررين شوهوا وهم يستقلون حافلة.



محمد بن زايد يطمئن على صحة حاكم رأس الخيمة

قام الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بزيارة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، في «مستشفى خليفة» في أبوظبي للاطمئنان على صحة سموه. وكان في استقبال سموه سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة، الذي طمأن سموه على صحة صاحب السمو حاكم رأس الخيمة. وأعرب سمو ولي عهد أبوظبي عن تمنياته لصاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي بالشفاء العاجل.. داعياً المولى عز وجل أن يسبغ عليه نعمة الصحة والعافية.



باريس مستعدة لمفاوضات نووية «بلا تأخير» مع إيران

عبّر الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، أمس السبت، لنظيره الروسي، ديمتري ميدفيدف، عن استعداد فرنسا للبدء «بلا تأخير» في مفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، في إطار «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، على ما أعلنت الرئاسة الفرنسية. وأوضح مصدر في الرئاسة الفرنسية للصحفيين أنه خلال مقابلة للرئيسين في سان بطرسبورج، ذكر ساركوزي «بأننا تبيننا عقوبات جديدة ليس لمعاقبة إيران، بل لإقناع قادتها بالعودة إلى طريق المفاوضات». وأضاف المصدر أن ساركوزي (أكد أن فرنسا على استعداد للبدء بلا تأخير في محادثات في «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» مع إيران.





تفوق أئتماني إماراتي

صدارة الترتيب العالمي في ما يتعلّق بقيمة أصول صناديقها السيادية، متفوّقة بذلك على الصين صاحبة المرتبة الثانية. كما أن خروج دولة الإمارات أيضاً من أسوأ مراحل «الأزمة المالية» مميّزانية عامة قوية يمثّل أحد المؤشرات والدلائل الجيدة على صحة اقتصادها وسلامته، فبالرغم من تراجع حجم الإيرادات النفطية لدولة الإمارات في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية، فإن هذا لم يثنها عن إقرار أكبر موازنة اتحادية في تاريخها، وهي الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠ مسجّلة ارتفاعاً يقدر بنحو ٤,٣٪ عن موازنة عام ٢٠٠٩، ما يعدّ مؤشراً ذا دلالة مهمّة على متانة الوضع المالي والاقتصادي للدولة وعدم تأثره بالأزمة المالية، التي تسببت في تآكل حجم الثروات وقيم الأصول حول العالم، ودفعت بالعديد من الدول إلى منحدر الاستدانة، وقد بدا هذا جلياً في حالة الولايات المتحدة أكبر مدين في العالم حالياً، التي تضخّم حجم مديونيتها ليصل إلى ما يفوق الـ (٩٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في حالة اقتصادات الدول الأوروبية التي ارتفعت نسب الدين الحكومي في العديد منها إلى مستويات تفوق حاجز الـ (١٠٠٪) من الناتج. وفوق هذا وذاك فقد اتضحت مدى متانة الوضع الائتماني لاقتصاد دولة الإمارات بتمكّنه من دعم قطاعه المالي والمصرفي للخروج من تداعيات «الأزمة المالية» دون خسائر تذكر.

استطاعت دول «مجلس التعاون»، وعلى رأسها الإمارات استيفاء عدد من الشروط التي أهلتها للتفوق على دول أوروبا والأمريكتين في التصنيف الائتماني، فقد تمكّنت دول «مجلس التعاون» من المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي الإيجابي في أسوأ مراحل «الأزمة المالية العالمية»، وظلّت طوال الفترة متحكّمة في زمام المبادرة وعجلة القيادة لقطاعها المالية والمصرفية، من خلال التفاعل الآني مع المستجدات الطارئة والتداعيات السلبية للأزمة على اقتصاداتها، وظلّت مستعدة طوال الوقت لتبني السياسات والإجراءات وضخ السيولة اللازمة للمحافظة على استقرارها، وإخراجها من دائرة التهديدات التي شملت القطاعات المالية والمصرفية حول العالم، بخاصة في اقتصادات الدول المتقدّمة.

وبالرغم من الإنفاق الضخم الذي بذلته دولة الإمارات لتحفيز اقتصاداتها وتوجيهها نحو الخروج من «الأزمة المالية»، فإنها ظلّت محتفظة بقدرات مالية وأئتمانية متميّزة، وظلّ لديها المزيد من السيولة الكافية لتوفير حائط صد لاقتصاداتها في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة في المستقبل، وتحتل الدولة حالياً إلى جانب دول «مجلس التعاون» تصنيفاً ائتمانياً هو الأعلى عالمياً في الجدارة الائتمانية، وفقاً لتصنيف مؤسسة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني، ومن مظاهر تفوق دولة الإمارات في هذا الشأن أنها تحتل

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنقط

أسعار العملات		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية	
دولار/ين	٩٠,٧٣ ↓	إسترليني/دولار	١,٤٨٢٢ ↑	غاز طبيعي سننت/م مكعب	٠,٦٢ ↑
يورو/دولار	١,٢٣٨٨ ↑	مزيج برنت دولار/برميل	٧٧,٣٥ ↑	نيسداك	٢٣٠٩,٨ ↑
				داو جونز	١٠٤٥٠,٦ ↑
				نيكاي	٩٩٩٥ ↓

المؤشرات العامة		سوق دبي المالي	
المؤشر العام	٠,١٥٪ ↓	المؤشر العام	٠,٨٣٪ ↑
الشركات المرتفعة	(١١) شركة	الشركات المرتفعة	(١٨) شركة
الشركات المنخفضة	(١٤) شركة	الشركات المنخفضة	(٦) شركات
الشركات الثابتة	(٦) شركات	الشركات الثابتة	(٣) شركات



«الجارديان»: إيران تريد عراقاً ضعيفاً ومقسماً

يعتقد مراقبون أنه على الرغم من الضعف الذي يعيشه العراق حالياً فإن الدول الإقليمية المجاورة -ولكل دولة أسبابها- تخشى أن يتحوّل العراق إلى قوة إقليمية ديمقراطية قوية في المستقبل، وترى أن من الأفضل أن يظل العراق ضعيفاً ومقسماً.



ضئيلة- في الانتخابات التشريعية العراقية الأخيرة في مارس الماضي. وذكرت الصحيفة أن كردستان تواصل إحراز تقدم بنجاحها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما اتضح من خلال «مؤتمر

لندن»، الذي استضاف مؤتمراً حول الاستثمار في منطقة كردستان. في الوقت نفسه تبرز زيارة برزاني لتركيا أن العلاقات مع الدول المجاورة آخذة في التحسّن.

وإذا تساءلنا ماذا يمكن أن يفعل العراق لمنع عمليات القصف الإيراني الأخير لما وجدنا إجابة. فبرغم احتجاجات البرزاني والحكومة العراقية فإن الإيرانيين يواصلون عمليات القصف دون توقف، وكأنها رسالة موجهة للولايات المتحدة -ثم الأكراد- أيضاً حول ما يمكن أن تفعله طهران.

وذكرت الصحيفة أن العراق لم يعد القوة العسكرية التي كان عليها في السابق، وأصبح بلا دعم غربي يسمح له بالوقوف في وجه جيرانه. فقوات الأمن، طبقاً لتقرير «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، لا تتجاوز ٢٦٩, ٥٧٨ فرداً، أكثر من نصفهم مخصصون لوزارة الداخلية ولا يتجاوز تدريبهم عمليات الأمن الداخلي. وفي المقابل، لدى إيران ٣٥٠ ألف رجل في الخدمة الفعلية، و١٢٥ ألفاً في سلاح البحرية، و١٨ ألفاً في سلاح الجو، مدعومين بـ ١٢٥ ألفاً من رجال «الحرس الثوري» الجمهوري، و٢٥٠ ألفاً من القوات الاحتياطية. كما أن الدول المجاورة، مثل السعودية وتركيا وسوريا، تتفوق على العراق من الناحية العسكرية.

الدول المجاورة لن تنجح في شن حرب ضد العراق على نطاق واسع، ولكنها تبدي قلقها إزاء إمكانية تحوّل العراق إلى لاعب إقليمي ديمقراطي قوي. ولذلك فهي ترى أن من الأفضل أن يظل العراق ضعيفاً ومقسماً.

على مدار الشهر الماضي استمرت إيران في قصف القرى المحاذية للحدود مع كردستان العراقية دون هوادة، ما أدى إلى تشريد الآلاف وقتل المئات. وإذا كان الهدف المعلن وراء هذا الهجوم هو حزب «الحياة الحرة في كردستان»، وهي حركة إيرانية-كردية معروفة باسم «بيجاك»، إلا أن صحيفة «الجارديان» (١٦ يونيو) ترى أن قرار طهران إرسال وحدات عسكرية لما وراء الحدود وإقامة قواعد عسكرية يأتي في إطار استراتيجية إيرانية أكبر للاحتفاظ بقوات عسكرية فعلية داخل المنطقة الكردية على المدى الطويل. وأقل ما يمكن أن توصف به تلك التحركات هي أنها عمل استفزازي تحاول طهران تسويقه وتبريره بدوافع هشة مثل أن «بيجاك» تشكل تهديداً أمنياً عليها، ولكن المؤكد أن دوافع إيران تتجاوز ذلك بكثير. ومن المعروف أن المناوشات الحدودية وسيلة تستخدمها الدول المجاورة كذريعة لإرسال رسالة محددة للقوى السياسية المحركة في العراق، وتذكير اللاعبين الرئيسيين أن فرص نجاحهم محدودة، خاصة بعد بدء القوات الأمريكية بالانسحاب. تركيا هي إحدى أبرز هذه الدول، حيث تواصل قصف المنطقة الحدودية حتى إن تراجعت حدة القصف. ففي ديسمبر الماضي شنت القوات الإيرانية هجوماً ضد المنطقة العراقية المتنازع عليها في الجنوب، وذلك بعد أيام قليلة من قيام المسؤولين العراقيين بترسية عقود على شركات الطاقة العالمية لتشغيل سبعة آبار. وعلى هذا الأساس يكون الهجوم الإيراني رداً مباشراً على حالة الازدهار التي يمكن أن يعيشها قطاع الطاقة العراقي في ظل هذه العقود، الذي يمتلك من الإمكانيات ما يمكن أن يسحب بساط الاستثمار الأجنبي من تحت قدمي إيران.

أما في ما يتعلق بالأكراد فإن إيران تبدي قلقها إزاء أي محاولة كردية لتشكيل تحالف مع «الحركة الوطنية العراقية» المعادية لإيران، وهو التحالف الذي فاز -ولو بأغلبية



برغم كونها عضواً بحلف «الناطو» وحليفاً استراتيجياً قوياً للولايات المتحدة «المحافظون الجدد» في واشنطن ينقلبون على تركيا بسبب إسرائيل

يرصد هذا المقال تحوّل «المحافظين» الجدد الأمريكيين من مدافعين أقوياء عن تركيا ومواقفها إلى معادين للسياسة التركية، والسبب المباشر في ذلك كما يؤكد الكاتب هو توتر علاقات أنقرة مع تل أبيب.

إسرائيل. فقد بدأ انتقاد الحكومة التركية العلني لسلوك إسرائيل مع بدء الحصار على غزة، كما تزايد بعد القصف الوحشي على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبلغ ذروته عندما هاجمت قوات الدفاع الإسرائيلية «قافلة الحرية» للمساعدات. ويضيف الكاتب أن «المحافظين الجدد» لا يهتمون حقاً إذا ما كانت أي دول ديمقراطية أم لا، وإنما إذا ما كانت هذه الدولة تدعم إسرائيل أم لا. وهذا ما يبرر حثهم الولايات المتحدة على غزو العراق، بالرغم من وجود أسامة بن لادن في أفغانستان أو باكستان، ولماذا يسعون الآن إلى حرب مع إيران؟ ويوضح الكاتب أنه ليس من الخطأ أن يشعر أي أمريكي بالتعاطف مع بلد أجنبي آخر، شريطة عدم اتهامه بالتعصب الأعمى. كما يضيف



الكاتب تعليقاً أخيراً بشأن تصوير «المحافظين» المصالح الأمريكية والإسرائيلية على أنها متطابقة، وهذا ما يجعل الدعم الأمريكي غير المشروط يبدو

معقولاً، كما ينفي عنهم اتهامهم بوضع المصالح الإسرائيلية قبل الأمريكية. ومن ثم، فإذا كانت مصالح الدولتين متطابقة فعلاً، فلن يظهر الاتهام بـ «الولاء المزدوج». غير أن الكاتب يرى العكس، وهو أن العلاقة الخاصة بين الدولتين أصبحت مؤذية لكليهما، وأن تحوّل العلاقة إلى الشكل الطبيعي قد يكون أفضل لهما، ولا سيما أن العلاقة الخاصة تزيد من العداء لأمريكا في الشرق الأوسط واتهام الملايين لأمريكا بالنفاق. إذ إن هذه العلاقة تشوه السياسة الأمريكية وتجعلها عاجزة عن دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

كتب ستيفن والت مقالاً نشرته مجلة «فورين بوليسي» تحت عنوان «تركيا والمحافظون الجدد»، ذكر فيه أنه عندما كانت هناك روابط عسكرية واستراتيجية قوية بين كل من تركيا وإسرائيل، كان «المحافظون الجدد» مدافعين عن الحكومة التركية، وكانت جماعات مثل «رابطة مناهضة تشويه السمعة» و«لجنة العلاقات العامة الأمريكية-



الإسرائيلية» (إيباك) تشجع الكونجرس على عدم إصدار قرارات من شأنها تسمية ما حدث للأرمن على أيدي الأتراك في الحرب العالمية الأولى «إبادة جماعية». ولكن عندما ساءت العلاقات بينهما بسبب الغضب التركي من معاملة إسرائيل للفلسطينيين، سحبت كلتا الرابطين حمايتهما، كما بدأ المدافعون عن إسرائيل في الكونجرس في التحول. ويوضح الكاتب أن جيم لوب قدّم، الأسبوع الماضي، مقالاً تفصيلياً عن كيفية تحول «المحافظين الجدد» البارزين من مساندين أقوياء للحكومة التركية إلى نقاد عنيفين لها، لكن الكاتب لديه بعض الملاحظات. أولاًها، كل «المحافظين» الجدد يؤيدون إسرائيل، وهذا التأييد ليس سراً. بل إن ماكس بوت، مفكر «المحافظين» الجدد، أعلن أن دعم إسرائيل هو أحد مبادئهم. حيث إن ارتباطهم لإسرائيل ودعمهم يأتي تحت ادعاءهم باهتمامهم بالديمقراطية والحرية لأنها ببساطة تمثل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». ولكن «المحافظين» الجدد انقلبوا على تركيا الآن، برغم كونها عضواً بـ «حلف شمال الأطلسي» (الناطو) وحليف قوي للولايات المتحدة، والسبب الوحيد لهذا الانقلاب هو





ملف «أفغانستان-باكستان».. عقبة الشراكة الهندية-الأمريكية

ربما يكون الحوار الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية قد تقدّم خطوة مهمة إلى الأمام باتجاه التنسيق لمواجهة تحديات المدى الطويل، إلا أن ملف «أفغانستان-باكستان» سيظل عقبة تعترض تحقيق هذا الهدف.

الاستراتيجية بين نيودلهي وواشنطن.

ويقول مراقبون إن نيودلهي تشعر بالقلق تجاه ما تعتبره تراجعاً من جانب واشنطن في ما يتعلق برؤيتها السابقة لآسيا والدور الهندي كوزن مواز للصين على المدى الطويل. وينبع قلق الهند في هذا الجانب من تبني إدارة أوباما سياسة تجاه الصين تهدف في الأساس إلى إقناع بكين بأن واشنطن لا تسعى إلى احتوائها، ويقول مراقبون إن أهمية الهند كشريك استراتيجي لم تتراجع لدى واشنطن، لكن اللغة التي صيغت بها استراتيجية أوباما تجاه الهند كانت أقل إثارة من تلك التي استخدمتها إدارة بوش. وأشاروا كذلك إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تعوّل على الهند كشريك في عدد من القضايا المهمة.

سياسة إدارة أوباما في أفغانستان، حسبما جاء في تقرير «إيوراشيا ريفيو»، هي القضية الوحيدة التي ربما باتت تهدد مصلحة واشنطن باستمرار شراكتها الاستراتيجية مع الهند. فعلى الرغم من تراجع واشنطن عن تصريحات سابقة حول التدخل المحتمل للولايات المتحدة في كشمير، لا تزال سياسة إدارة أوباما تجاه ملف «أفغانستان-باكستان» تشير الكثير من القلق لدى نيودلهي.

ويقول التقرير إن السبب الرئيسي وراء هذا القلق هو ما تسرّب من معلومات من تقرير للجنرال ستانلي ماكريستال، كبير القادة العسكريين في أفغانستان، جاء فيه أن «تزايد النفوذ الهندي في أفغانستان سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم التوتر الإقليمي ويشجع باكستان على اتخاذ الخطوات اللازمة تجاه هذا النفوذ داخل أراضي أفغانستان أو الهند». كما ازداد قلق الهند بعد تصريح لاحق لأوباما قال فيه إن نجاح الولايات المتحدة في أفغانستان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشراكتها مع باكستان.

هل انتهى الحوار الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية بإعادة الثقة إلى الشراكة بين البلدين، أم إن جولات الحوار، التي جرت في الآونة الأخيرة، لم تكن سوى لقاءات روتينية وإجراءات شكلية لا يتوقع أن تنتهي إلى نتائج ملموسة؟ وما هو مدى صحة تصور الهند، التي ترى أن الشراكة الاستراتيجية بينها والولايات المتحدة لم تعد بأهميتها السابقة نفسها بسبب التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة في كل من أفغانستان وباكستان؟



أما السؤال الذي يرى مراقبون أنه الأكثر أهمية حول الشراكة الأمريكية-الهندية، فهو: هل تخلى الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن رؤية بوش الاستراتيجية لآسيا، حيث تلعب الهند دوراً رئيسياً كقوة موازية للصين؟ الاعتقاد السائد في أوساط كثير من المحللين والمراقبين، حسبما جاء في تقرير لـ «إيوراشيا ريفيو»، هو أن لقاءات الحوار الاستراتيجي الهندي-الأمريكي، التي جرت في الآونة الأخيرة طرحت كثيراً من الأسئلة حول مصير الشراكة بين نيودلهي وواشنطن. لكنهم يرون في الوقت نفسه أن مصير هذه الشراكة يكمن بصورة رئيسية في النظر إلى طبيعة مصالح البلدين على المديين القريب والمتوسط. ففي ما يُعتبر صعود الصين تحدياً يواجه الولايات المتحدة على المدى الطويل، يُعد ملف «أفغانستان-باكستان» تحدياً على المدى القصير بالنسبة إلى الولايات المتحدة ويمثّل في الوقت نفسه تحدياً على المدى الطويل بالنسبة إلى الهند. لذا، فإن هذا الملف يهدّد بالتأثير بشكل سلبي في العلاقة



انفصال الجنوب يهدد قطاع النفط السوداني

يوجه انفصال جنوب السودان المحتمل خلال عام ٢٠١١ العديد من التهديدات لقطاع النفط السوداني، بسبب احتمالات نشوب خلافات بين شمال السودان وجنوبه حول قضايا الحدود وتقسيم الثروات النفطية.

من قيمة صادراته ونحو ٦٥٪ من إيراداته العامة، ما يهدد مستقبل اقتصاد شمال السودان بوجه عام.

وبالتالي فمن المحتمل أن يؤدي تصويت الجنوب على الانفصال، العام المقبل، إلى نشوب خلافات شديدة بين الطرفين حول ترسيم الحدود، بخاصة في ما يتعلق بأحقية ضم منطقة «أبيي» الواقعة في المنطقة الحدودية فيما بينهما حيث إنها تضم عدداً من الآبار النفطية الكبرى، وقد لا يتوقف الأمر على مجرد الخلافات بل قد يتطور في أسوأ الظروف إلى نشوب حرب جديدة بين الطرفين، تؤدي إلى تدمير البنى التحتية والآبار النفطية الكبرى الواقعة في المناطق الحدودية لفترة قد تمتد سنوات، ما يهدد بتوقف معظم صادرات النفط السودانية، ويقضي على فرص تطوير الطاقات الإنتاجية للقطاع طوال تلك السنوات.

حتى لو تحقق انفصال إقليم جنوب السودان بشكل سلمي وتمّ التوافق على ترسيم الحدود دون مشكلات، فإنه لا يعني انعدام التحديات المحتملة أمام قطاع النفط السوداني التي تقلص فرص تطوير هذا القطاع، بخاصة في الجنوب، فمن المتوقع أن تقوم حكومة الجنوب فور انفصالها بإخضاع عقود النفط الممنوحة



للشركات الأجنبية على أراضيها للمراجعة، ما قد يتسبب في نشوب بعض الخلافات مع

تلك الشركات، ويهدد بتوقف إنتاج بعض الحقول لديها، ما يهدد اقتصاد جنوب السودان بتراجع كبير في الإيرادات النفطية، التي تمثل نحو ٩٨٪ من قيمة صادراته ونحو ٩٧٪ من إيراداته العامة.

تمتلك السودان احتياطيّات نفطية تبلغ ٦,٤ مليار برميل وفقاً لشركة «بريتش بتروليوم»، وهي تنتج حالياً ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ويمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد السوداني بوجه عام، إذ إن الإيرادات النفطية تمثل نحو ٩٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات السودانية، وما يتراوح بين ٦٥٪ و ٧٠٪ من الإيرادات العامة للدولة.

وتعني هذه المعطيات أن استقرار الاقتصاد السوداني بوجه عام يعتمد بشكل كبير على استقرار قطاعه النفطي، الذي يعتمد بدوره على مدى استقرار العلاقة بين شمال السودان وجنوبه، وهي العلاقة التي تشوبها حالة من عدم الاستقرار منذ نشوب الحرب الأهلية فيما بينهما عام ١٩٥٥، وإن كانت هذه الحرب قد انتهت بشكل نظري لدى توقيع اتفاق السلام الشامل بين الطرفين عام ٢٠٠٥، إلا أن العلاقة بين الطرفين لم تشهد استقراراً فعلياً منذ ذلك التاريخ، بسبب عدم التزام شرط اقتسام الإيرادات النفطية بالتساوي بين الطرفين. وهذه الخلافات تزيد احتمالات انفصال إقليم جنوب السودان خلال الاستفتاء الذي سيعقد في عام ٢٠١١، الذي يعطيه الحق في الاختيار بين الانفصال أو البقاء في إطار دولة واحدة مع الشمال.

عواقب الانفصال

بالرغم من أن الانفصال المحتمل للجنوب السوداني ينهي نظرياً تشابكه وخلافاته مع الشمال، فإن هذا الانفصال يفتح الباب لخلافات جديدة بين الطرفين قد تكون أشد وطأة مقارنة بالخلافات التي وتّرت علاقاتهما في الماضي، حيث إن نحو ٧٠٪ من احتياطي النفط السوداني تقع في إقليم جنوب السودان، ما يعني أن الانفصال سيعطيه الحق في التصرف في هذه الاحتياطيّات بمفرده، وبالتالي حرمان شمال السودان من نحو ٤٠٪ من إيراداته النفطية التي تمثل نحو ٩٥٪



تطور منذر للمواجهة الصينية-الأمريكية بشأن قيمة «اليوان»

يبدو أن الفترة المقبلة ستشهد نهجاً جديداً في المواجهة الصينية-الأمريكية بشأن قيمة العملة الصينية، وتندر المعطيات بتزايد حدة الاختلاف في ما بينهما، وتزايد احتمالات تصاعد «الحماية» التجارية لدى كل منهما.

على الصين، وقد بدا ذلك واضحاً في الكلمة التي وجهها الرئيس باراك أوباما، إلى قادة «مجموعة العشرين»، نهاية الأسبوع الماضي، قبل اجتماع القمة المزمع انعقاده في كندا الأسبوع المقبل، عندما أكد ضرورة ترك أسعار الصرف لآليات السوق لتعزيز التوازن الاقتصادي العالمي، وأشار إلى أهمية قيام الدول ذات الفوائض الخارجية الضخمة إلى تعزيز الطلب المحلي، وبالرغم من أنه لم يشر بشكل مباشر إلى الصين في كلمته، فإن هذه التلميحات تؤشر إلى نية أمريكية لطرح قضية «اليوان» ضمن أجندة القمة.

الأقرب إلى الحدوث

يبدو أن التمسك بسياسة الصرف الحالية والرفض الصيني للضغوط حتى لو تحوّلت إلى ضغوط دولية وليست أمريكية فقط، ما زال هو السيناريو الأقرب إلى الحدوث بالنسبة إلى النهج الصيني خلال الفترة المقبلة، بخاصة أن الفترة الماضية قد شهدت بعض المستجدات التي تزيد الموقف الصيني صلابةً في نهجها المحافظ بشأن قيمة عملتها، حيث ظهرت بعض علامات الفتور على الاقتصاد الصيني منذ بداية عام ٢٠١٠، ما يثير بعض المخاوف من تعرضه لموجة تباطؤ خلال الفترة المقبلة، وتصبّ توقعات «البنك الدولي» في هذا الاتجاه، الذي أشار مؤخراً إلى احتمالات تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني بنحو نقطة مئوية كاملة خلال العام المقبل. وبالإضافة إلى ذلك فقد سجل الميزان التجاري الصيني عجزاً يقدر بنحو ٧,٢ مليار دولار خلال شهر مارس الماضي، وهو أول عجز تشهده الصين منذ نحو ست سنوات، وبالرغم من عدم استمراره لأكثر من شهر فإن مجرد حدوثه يؤشر إلى إمكانية تكراره في المستقبل القريب، كما تشير توقعات «البنك الدولي» إلى تزايد احتمالات انخفاض الفوائض التجارية الصيني خلال الفترة المقبلة.

ما زالت الصين تقف موقف غير المستجيب للضغوط الأمريكية لرفع قيمة «اليوان»، وتؤكد مراراً أن قيمة العملة من القضايا السيادية التي يجب ألا تخضع للضغوط الخارجية، وترفض الصين معالجة قضية قيمة العملة بشكل منفصل عن باقي المتغيرات الاقتصادية، وترى أن معالجة مثل هذه القضايا يجب أن يكون في إطار اقتصادي عام يراعي التشابكات بين المتغيرات الاقتصادية بعضها مع بعض.



وعطفاً على ذلك فهي لا ترى جدوى من رفع قيمة «اليوان» في علاج أزمة العجز التجاري الأمريكي، مستدلة بتجربة اليابان التي خضعت لضغوط أمريكية من النوع نفسه في ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن الميزان التجاري الأمريكي ما زال يعاني عجزاً تجاه اليابان حتى الآن، ولم تجن اليابان من وراء هذه السياسة سوى انكماش اقتصادها وعدم استقرار نظامها المالي.. وعلى الجانب الآخر لا تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها، وترى أن العملة الصينية يتم تداولها بأقل من قيمتها بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪، وأن هذه القيمة الضعيفة لـ «اليوان» هي السبب الرئيسي في العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين، والبالغ نحو ٢٢٦,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، الذي يمثل بدوره نحو ٦٠٪ من إجمالي العجز التجاري الأمريكي، وبالتالي فإن رفع قيمة «اليوان» سيؤدي إلى تخفيض كبير في مجمل العجز التجاري الأمريكي.

ويبدو أن الولايات المتحدة ستتبع نهجاً مختلفاً خلال الفترة المقبلة في تعاملها مع قضية العملة الصينية، لتتحول من أسلوب المواجهة الشنائية إلى تكوين جبهة دولية للضغط





طوكيو

رئيس الوزراء الياباني الجديد يؤكد استمرار دعم أفغانستان



ذكر رئيس الوزراء الياباني، ناوتو كان، أن حكومته ستلتزم ما تعهده سلفه، يوكيو هاتوياما، بالمساهمة في إعادة بناء أفغانستان. جاء ذلك التعهد خلال اللقاء الذي جمع كان

بالرئيس الأفغاني الزائر، حامد كرزاي، في طوكيو يوم الخميس الماضي. وقال كان إن تحقيق الاستقرار في أفغانستان أمر مهم للسلام العالمي وإنه يأمل أن تستخدم مساعدات اليابان المستمرة في تحقيق ذلك الهدف. ويذكر أنه في العام الماضي تعهدت حكومة يوكيو هاتوياما بتقديم خمسة مليارات دولار مقدمة على مدى خمس سنوات لإعادة بناء أفغانستان تستخدم بشكل رئيسي في القطاع المدني. ومن جانبه قال كرزاي إنه يتفهم أن المساعدات اليابانية مصدرها كد الشعب الياباني وأنه سيستخدمها من أجل تنمية بلاده واستقرارها. واتفق الجانبان على التعاون من أجل إنجاح مؤتمر دولي حول إعادة بناء أفغانستان يعقد في العاصمة الأفغانية كابول الشهر المقبل. في موضوع آخر بدأ مشرعون في مجلس «الشيوخ» الياباني فعلياً حملاتهم الانتخابية لانتخابات المجلس التي ستجرى الشهر المقبل. فقد اختتمت الدورة البرلمانية العادية التي استمرت ١٥٠ يوماً، الأربعاء الماضي، برفض الائتلاف الذي يقوده «الحزب الديمقراطي» ومعه «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» عريضة تطالب بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء، ناوتو كان، تقدم بها «الحزب الليبرالي الديمقراطي». وسيتم إعلان انتخابات مجلس «الشيوخ» يوم الخميس المقبل وسيجرى التصويت في الحادي عشر من يوليو. ويضم مجلس الشيوخ ٢٤٢ عضواً، ولاية كل منهم ست سنوات وسيخوض نصفهم الانتخابات المقبلة. ولدى حزب رئيس الوزراء، ناوتو كان، ٥٤ مقعداً في مجلس «الشيوخ».

إسلام آباد

تحذير جديد للجيش الباكستاني

حذرت جهات باكستانية عدة من أن استمرار الجيش في عملياته العسكرية ومواجهته المسلحين قد لا تحقق له الأهداف التي يخطط لها بعد أن انتقل مؤخراً إلى «مهند أجنسي». ويرى الخبراء الأمميون في تصريحات نقلها تقرير صادر عن خدمة «ميديا لينك» أن الموقع الاستراتيجي المهم لإقليم «مهند أجنسي» المحاذي مباشرة لأفغانستان سيمثل تحدياً للجيش الباكستاني في إنجاح عملياته العسكرية الجديدة في إقليم «مهند أجنسي» بخلاف إقليم «أروكزي»، الذي يعتبر الإقليم الوحيد الذي لا يملك حدوداً مع أفغانستان ويمكن تطويقه بسهولة ومحاصرة المسلحين وتحويلهم إلى لقمة سائغة. وفي إقليم «مهند» يجد المسلحون سهولة في الدخول والخروج منه باعتبار الجوار الأفغاني وهو ما حدث بالفعل بعد شن الجيش الباكستاني عملياته العسكرية إذ إنه فوجئ بمقتل ٢٢ جندياً وفقدان ٣٥ جندياً آخرين في يومين فقط، ورغم أنه تمكن من قتل أكثر من ٦٠ مسلحاً. وتعتبر منطقة «مهند أجنسي» منطقة قواعد لوجيستية مهمة لـ «طالبان-أفغانستان» ومعقل مهمة لـ «طالبان-باكستان». كما أنه يوجد فيها سلسلة من معسكرات التدريب التي يتدرّب فيها عناصر من جماعة «لشكر طيبة» و«جيش محمد» و«حركة المجاهدين» و«شكر جنكوي» و«طالبان-البنجاب». ويعيش فيها مختلف الفسيفساء الديني والعسكري وتمثل لهم عموداً فقرياً دون منافس، حيث إن القضاء عليه سيضعف حركة المقاومة داخل أفغانستان، خاصة في المناطق الشرقية من أفغانستان. ويرى الخبراء أن معركة الجيش في «مهند» قد تختلف عنها في مناطق «وزيرستان» و«أروكزي» ومن ثم فإنهم يتوقعون أن يوقف الجيش هجماته على هذه المناطق ويشنها في مناطق أخرى قد تكون منطقة «الباجور» أو حتى «وزيرستان». ويقول المراقبون إن تصريحات المتحدث باسم الجيش الباكستاني، تعكس رغبة في وقف عملية «مهند».



«لوس أنجلوس تايمز»: انخفاض شعبية أوباما في العالم الإسلامي

أعدّ بول ريشتر تقريراً نشرته صحيفته «لوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «انخفاض شعبية أوباما في العالم الإسلامي»، ذكر فيه أنه وفقاً لاستطلاع الرأي الذي قام به (مركز «بيو» للأبحاث)، فإن ما يتمتع به أوباما من ثقة بين العالم الإسلامي أخذ في الانخفاض. ففي حين وجدت الدراسة الاستقصائية أن أوباما يتمتع بدعم قوي في معظم دول العالم، وجدت أيضاً أن شعبيته قد انخفضت خلال العام الماضي في (٥) من الدول الـ (٧) ذات الأغلبية المسلمة التي شملها الاستطلاع. ويشير التقرير إلى أنه من المحتمل أن يشير هذا الاستطلاع قلق البيت الأبيض الذي عمل على تحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج، خاصة في العالم الإسلامي. وكانت أسوأ الدرجات التي حصل عليها أوباما -في الدول الـ (٢٢) التي شملها الاستطلاع -تتعلق بكيفية تعامله مع الصراع الإسرائيلي-الפלلسطيني. فلم يحظَ أوباما سوى في ٣ دول فقط -فرنسا ونيجيريا وكينيا- بدعم الأغلبية لنهجه الذي يتبنّاه في تعامله مع القضية الفلسطينية. هذا ويتخوف مسؤولو إدارة أوباما من أن الأضرار التي لحقت بصورة البيت الأبيض في العالم الإسلامي نابعة من التطورات التي تحدث في غزة. حيث تضرب إسرائيل، أقوى حلفاء الولايات المتحدة، حصاراً حول القطاع، تحت زعم الحيلولة دون تدفق الأسلحة إلى حركة المقاومة الإسلامية «حماس». وفي باكستان، انخفض عدد المسلمين الذين يؤيدون أوباما من ٣١٪ إلى ٨٪. وفي مصر انخفضت تلك النسبة من ٤١٪ إلى ٣١٪، وفي تركيا من ٣٣٪ إلى ٢٣٪. وقال كثيرون من الذين شملهم الاستطلاع إن الولايات المتحدة لا تأخذ في الاعتبار بطريقة كافية وجهات نظر الدول الأخرى عند اتخاذ قرارات بشأن القضايا الدولية. فرأى ٦٣٪ أن الولايات المتحدة تتصرف تصرفات أحادية الجانب، بانخفاض طفيف من ٦٧٪ في عام ٢٠٠٧، خلال إدارة جورج بوش.

مسلسل «نور» أسهم في تدفق السياحة إلى تركيا «نيويورك تايمز»: «الدراما التركية» تغزو العالم الإسلامي

أعدّ مايكل كيملمان تقريراً نشرته صحيفته «نيويورك تايمز» تحت عنوان «الأتراك يتنافسون بالمسلسلات التلفزيونية»، خصصه للحديث عن المسلسلات التركية المطوّعة، التي تناقش قضايا الزواج السريع والاختطاف وحوادث السيارات وغيرها من القضايا المثيرة التي تعج بها المسلسلات الأمريكية. غير أن نقطة الاختلاف بينهما هي أن المسلسلات التركية جعلت أبطالها من المسلمين، ومن ثم استقطبت الجماهير العربية، ربما بأكثر مما استقطبت الجماهير التركية. ويوضح التقرير أن طوفان المسلسلات التركية بدأ بمسلسل «نور»، ثم «وادي الذئاب»، وكذلك «صرخة حجر»، وجميعها مدبلجة إلى اللغة العربية واستطاعت النجاح على الشاشات العربية، بل وتمثل نوعاً من فرض النفوذ الثقافي التركي على الثقافة العربية بشكل تتمناه الولايات المتحدة. ويضيف التقرير أن صادرات تركيا الثقافية استطاعت خدمة طموحاتها السياسية ومحاولتها اختراق الحصار المفروض على قطاع غزة، وتحدي الولايات المتحدة بمعارضة قرار العقوبات ضد إيران، واتخاذ موقف متشدد من حليفها إسرائيل، وإضفاء صبغة إسلامية على الدولة العلمانية. هذا وفي الوقت الذي أثارت فيه المسلسلات التركية، ولا سيما مسلسل «نور»، انتباه الزوجات لرقى تعامل البطل مع زوجته، فقد أسهمت في زيادة توافد السياح العرب على تركيا أيضاً، حتى إن الخطوط الجوية التركية بدأت رحلات مباشرة من دول الخليج وإليها لتقل ملايين العرب الراغبين في زيارتها. ثم يشير التقرير إلى أن نجاح المسلسلات التركية يُعد نجاحاً للقيم الغربية فيها، ولكن من خلال شخصيات مسلمة. ويعلق علي دميرهان، المدير التنفيذي لشركة إنشاءات تركية في دبي، بقوله «مثلما غيرت الثقافة الأمريكية مجتمعنا، ها نحن نغيّر المجتمع العربي. وإذا أرادت أمريكا صنع سلام مع الشرق الأوسط اليوم، فعليها أن تصل إلى سلام مع تركيا أولاً».



للمرة الأولى: الجيش الإسرائيلي يحدد طبيعة القتال في منطقة مأهولة

ذكرت صحيفة «هآرتس» أن الجيش الإسرائيلي أعدّ، للمرة الأولى، أمراً مهينياً مكتوباً يعرف كيف يفترض بقائد وحدة عسكرية أن يستخدم قوة عسكرية في أثناء قتال في منطقة فيها سكان مدنيون. وتدرج الوثيقة دروساً من حملة «الرصاص المصوب»، تقرير «جولدستون» وكذا تقارير أخرى لمنظمات حقوق الإنسان عن نشاط الجيش الإسرائيلي في القتال في غزة. الوثيقة التي أعدتها دائرة النظرية القتالية ومفاهيم الذراع البري وصدرت قبل نحو شهر هي محاولة أولى لبلورة نظرية مكتوبة عن الشكل الذي من المتوقع للقائد أن يتصرف به في أثناء القتال في منطقة مأهولة. وحسب ضابط كبير في الذراع البري، فإن (معظم التعليمات في الوثيقة كانت موجودة في الماضي ولكن في أعقاب حملة «الرصاص المصوب» قررنا وجوب تأكيد الأمور إذ إننا اليوم ننظر إلى ذلك على نحو مختلف). وحسب الوثيقة، يوجه القادة إلى بذل كل جهد لإخراج السكان المدنيين من المنطقة التي من المتوقع فيها قتال. ويشار إلى أنه برغم محاولات حمل السكان على مغادرة مناطق القتال في حملة «الرصاص المصوب»، من خلال التحذيرات بمنشورات ألقى بها من الجو، وبلاغات إلى الهواتف الخليوية، في أماكن عديدة بقيت عائلات كاملة في مناطق دخل إليها الجيش الإسرائيلي. وكدرس من ذلك، يوجه القادة إلى إطلاق قذائف عدة تحذيرية قبل دخولهم الأماكن التي يوجد تخوف من أن يوجد فيها مدنيون، وكذا استخدام وسائل قتالية أكثر دقة أو ذات قوة متدنية نسبياً. وإلى ذلك، فإن الحديث داخل الجيش عقب نشر تقرير «جولدستون» أدى إلى توسيع دراسة القانون الدولي وقواعد الحرب في الدورات المتقدمة للضباط، وتقرر حضور المستشارين القانونيين للنيابة العامة العسكرية في قيادات الفرق المقاتلة، سواء في مراحل التخطيط أم في أثناء القتال.

«يديعوت أحرونوت» تطالب بتفتيش السفن الإيرانية

تقول صحيفة «يديعوت أحرونوت» في تقرير لها إن كل حدود إسرائيل هادئة ومستقرة، بينما يعج البحر بأنواع الأساطيل التي تقلق إسرائيل، وهذا أمر غريب. وتضيف الصحيفة «كارهو إسرائيل وجدوا اختراعاً جديداً: إخراج إسرائيل من البحر. إذ لا يوجد نظام عربي يصدّهم في الطريق. وإذا سمحت لهم بالعبور فإنهم سيعلمون «النصر»؛ وإذا قتل أناسهم، فإن هذا «نصر» أكبر بالنسبة إليهم. وهكذا فإنهم يكسبون الشعبية في أوساط الجماهير على غط أردوجان، ولعلمهم ينجحون في خدش إسرائيل. والآن إيران، تلك التي يرى فيها معظم العالم دولة منبوذة مثل كوريا الشمالية، تريد أن تنضم إلى الاحتفالات البحرية. لما لا. مع إيران بالذات الوضع أسهل منه مع دول أخرى. مؤخراً فقط اتخذ قرار بأغلبية كبيرة بفرض عقوبات دولية قاسية على إيران، وقد حان الوقت لتستخدمه إسرائيل وتستخدم الشرعية العالمية. لماذا ينبغي لنا أن نقاتل الأمم المتحدة كل الوقت، بينما يمكننا استخدامها؟ البند (١٥) من العقوبات الجديدة يقول إن إيران تخضع من الآن فصاعداً لنظام جديد من الرقابة على الشحنات المشبوهة، للعثور على التهريب إلى إيران ومنعه. ودول العالم ملزمة حسب القرار الجديد فحص كل سفينة إيرانية في منطقتها مشبوهة في أنها تحمل شحنة محظورة من إيران وإليها. بل إن الدول مطالبة بأن تتعاون في الرقابة في المياه الدولية. إذا كان كذلك، فإن السفن الإيرانية التي في طريقها إلى غزة لا بد من أنها مشبوهة في تهريب أسلحة ووسائل قتالية. على إسرائيل أن تطالب الدول التي تمر السفن في مياهها الإقليمية أن توقفها للفحص. هذا واجبها حسب العقوبات، وليس حقها فقط. لا يمكن لأحد أن يعارض ما يطالب به مجلس الأمن نفسه. الإيرانيون أعلنوا أنهم لن يوافقوا على إيقاف سفنهم للتفتيش، وحذروا من أنه إذا ما تم إيقاف إحداها في أرجاء العالم، فسيبدوون بتنفيذ «تفتيشات» خاصة بهم للسفن الأجنبية في مياه الخليج.



شريك لـ «بي بي» يتهمها بالمسؤولية عن بقعة النفط وتكاليف التسرب تزيد

بدأ أن التكاليف التي تتكبدها شركة «بي بي» للتخلص من أسوأ تسرب نفطي في تاريخ الولايات المتحدة تزيد، كما ألقى شريك في البئر النفطية التي يحدث فيها التسرب اللوم على الشركة، وقال كينيث فينبرج، الرئيس الجديد لصندوق اتحادي يراقب الحسائر، إن «بي بي» ستدفع أكثر إذا كان مبلغ ٢٠ مليار دولار غير كافٍ. وقالت «بي بي» إن خلافاً مع شركة «أناداركو بترولسيوم» لن يشتمت جهودها لاحتواء التسرب، وكانت الشركة التي تملك ربع البئر التي يتسرب منها النفط إلى خليج المكسيك قد خرجت عن صمتها بشأن الأمر وألقت اللوم والمسؤولية المالية على شركة النفط البريطانية. وقال جيم هاكيت، رئيس «أناداركو»، المدير التنفيذي للشركة، التي تتخذ من مدينة هيوستون الأمريكية مقراً لها، في مقابلة «يبدو أن هناك إهمالاً جسيماً أو سوء تصرف متعمد»، وذكرت «بي بي» أنها «تختلف بشدة» مع تقويم الإهمال الجسيم لكنها ستبقي تركيزها على الخليج وتنظيف البقعة النفطية وسدّ البئر لوقف التسرب.



موسكو تهدد بقطع الغاز عن «مينسك»

أمهلت روسيا جارتها روسيا البيضاء حتى يوم غد الإثنين لسداد نحو مئتي مليون دولار، وإلا قطعت عنها الغاز، وهو تطور سيثير قلق أوروبا التي تخشى تجدد النزاعات التي قد تقطع عنها إمدادات الغاز الروسي. وقالت شركة «غازبروم» الروسية المملوكة للدولة إنها ستقلص صادرات الغاز إلى روسيا البيضاء بنسبة ٨٥٪ بدءاً من صباح الإثنين، ما لم تدفع «مينسك» ديوناً مستحقة عليها بقيمة ١٩٢ مليون دولار. وذكرت وكالة «إنترفاكس» الروسية أن وزير الطاقة في روسيا البيضاء أجرى، أمس السبت، في موسكو محادثات طارئة مع مسؤولي «غازبروم»، في محاولة لتجنب القطع المحتمل.



زعماء الاتحاد الأوروبي يحاولون تهدئة مخاوف الأسواق بشأن الديون

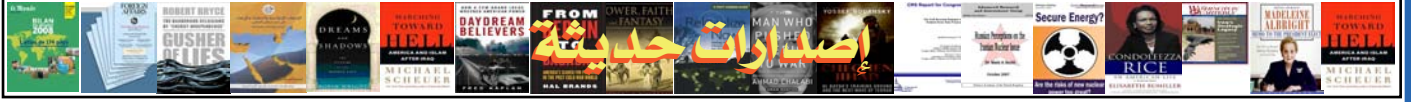
بدأ قادة دول الاتحاد الأوروبي اجتماعاتهم في بروكسل لبحث سبل إنعاش فرص النمو الاقتصادي والحد من مخاطر الديون العامة المتفاقمة. ويهدف القادة الأوروبيون إلى الحيلولة دون انتشار «أزمة الديون اليونانية» إلى دول أخرى في الاتحاد. وتقول مراسلة «بي بي سي» في بروكسل، أوانا لونغسكو، إن هناك مخاوف في الأسواق بشأن الوضع المالي لإسبانيا، خامس أكبر اقتصاد في دول منطقة اليورو. وسيناقش القادة خطط الحكومات لضبط الميزانيات العامة والحد من الإنفاق العام أيضاً. وقبل القمة الأوروبية، أعلنت إسبانيا تخفيضات في الميزانية وكذلك إصلاحات في سوق العمل، غير مقبولة جماهيرياً، لتفادي أزمة مشابهة لأزمة اليونان. وكانت دول منطقة اليورو اتفقت على آلية طوارئ بنحو ٧٥٠ مليار يورو يمكن استخدامها في حالة تعرض أي دولة في المنطقة لأزمة ديون مشابهة لليونان. وسيدعم القادة الأوروبيون اقتراح فرض ضريبة على البنوك لضمان أن أي إنقاذ مالي في المستقبل ستموله البنوك وليس من أموال دافعي الضرائب. ومع أن التفاصيل ما زالت غير واضحة، فإنهم سيبحثون الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الكبرى الأخرى في العالم على تبني نظام الضريبة على البنوك خلال قمة «مجموعة العشرين» الأسبوع المقبل.

رئيس «صندوق النقد الدولي» يبدي ثقته

بمستقبل الاقتصاد الإسباني

قال رئيس الوزراء الإسباني، خوسيه لويس رودريجز ثاباتيرو، إن حكومته ليست بصدد اتخاذ تدابير اقتصادية جديدة غير التي أعلنتها. وكان ثاباتيرو يتحدث في مؤتمر صحفي في العاصمة مدريد مع رئيس «صندوق النقد الدولي»، دومينيك ستراوس-كان، الذي يقوم بزيارة لإسبانيا لبحث وضع الاقتصاد الذي يثير مخاوف الأسواق بشأن ديونه. من جهته أبدى المدير العام لـ «صندوق النقد الدولي» «ثقتهم الكبيرة» بأفاق الاقتصاد الإسباني على «المديين المتوسط والطويل»، وقال إن الحكومة الإسبانية تبذل جهوداً بشأن إجراءات خفض العجز في الموازنة العامة وإجراء الإصلاحات الهيكلية. ووصف ستراوس-كان إصلاح سوق العمل الذي أعلنته الحكومة الإسبانية مؤخراً بأنه «حاسم»، معتبراً أن ارتفاع معدل البطالة بهذه السرعة في إسبانيا مع كل أزمة اقتصادية «غير معقول». ورست محادثات ستراوس-كان مع المسؤولين الإسبان على وضع القطاع المصرفي الإسباني وسبل تفادي أزمة مشابهة لوضع اليونان. وانتشرت شائعات في الأسواق أن إسبانيا، خامس أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، تسيير على طريق اليونان وقد تضطر إلى طلب إنقاذ مالي طارئ. إلا أن رئيس الوزراء الإسباني، خوسيه لويس رودريجز ثاباتيرو، نفى تلك الشائعات مؤكداً سلامة اقتصاد بلاده. وقال ثاباتيرو: إن زيارة رئيس «صندوق النقد الدولي» كانت معدة سلفاً وليست طارئة نتيجة أزمة.





اللعب على نقاط القوة: الدور البريطاني في عالم متغير

الناشر: «تشاتام هاوس»

تأليف: روبن نيبلت

تشتت القوة، فبريطانيا تحتفظ بإرث من النفوذ بين الاقتصادي والمؤسسي، حيث إنها في قلب مراكز مهمة في عالم تتوزع فيه السلطة السياسية، والعلاقات الدولية سيهيمن عليها بنحو متزايد النظام الدولي متعدد الأطراف، حيث إن بريطانيا لديها القدرة على العمل كشريك عالمي رئيسي لكثير من البلدان متوسطة الحجم التي بدأت تظهر حالياً على الساحة الدولية، ويمكن القيام بذلك من خلال الاعتماد على مهارات الدولة الأساسية في مجال الدبلوماسية، والمالية، والخدمات التجارية، والاتصالات، والتعليم. وفي عالم يزداد ترابطاً ولكن أقل هرمية، فإن المملكة المتحدة لديها القدرة على أن تكون ميسراً قوياً للأفكار والحلول التي سيكون لها نتائج إيجابية عالمياً، وتعزز في الوقت ذاته أمن شعبها ورخاءه أيضاً. تضيف الدراسة أنه في صميم المصلحة الوطنية البريطانية المستقبلية، الحفاظ، وتعزيز الأسواق المفتوحة، والقبول الدولي لنهج قائم على قواعد لإدارة الشؤون الاقتصادية، وتعزيز مبدأ الحكم الرشيد سياسياً، وترى الدراسة أن كل هذا يعدّ أمراً حيوياً إذا كانت بريطانيا وغيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم تريد أن تتخلص من كل تداعيات فترات ما بعد «الأزمة المالية»، واستئناف المستويات السابقة للنمو الاقتصادي العالمي. وينبغي لها محاربة «الحماية» وأن يكون تشجيع الأسواق المفتوحة أولوية الحكومة الاستراتيجية، وينبغي الاهتمام أيضاً ليس بالسياسة الاقتصادية الخارجية فقط، ولكن التفكير في الأمن الشامل وسياسات التنمية أيضاً. وتختتم الدراسة بالقول إن دعم الرأي العام البريطاني سيكون ضرورياً إذا ما كانت الحكومة ستسعى إلى حشد الموارد المالية واكتساب الشرعية التي تتيح لها مواصلة هذه الطموحات، ويجب على الحكومة الجديدة، وفقاً للدراسة، أن تتحدث كثيراً علناً وبصراحة عن كيفية أن العالم يتغير، وعن التحديات والفرص والخيارات، والموارد التي ينبغي أن تكون بريطانيا على استعداد لتخصيصها لتعزيز الرخاء والأمن في المستقبل.



صدرت عن «المعهد الدولي للشؤون الدولية» (تشاتام هاوس)، دراسة حول خيارات السياسة الخارجية البريطانية، وناقش روبن نيبلت معدّ الدراسة مستقبل دور المملكة المتحدة في العالم، الذي رأى أنه ما زال بعيداً عما حدّد له أساساً، حيث ترى الدراسة أن السياسة الدولية هي دائماً في حالة تغيير مستمر، والتطورات غير المتوقعة لن تلعب دائماً في مصلحة بريطانيا. ولكن، ترى الدراسة أن الحكومة البريطانية لديها موارد محدودة لتحقيق طموحاتها الدولية، وبالتالي فإن الخيارات التي ستختارها في المستقبل القريب، ستحدد إذا ما كانت الدولة ستستثمر في معظم نقاط قوتها الحالية وإمكاناتها الكبيرة المتوافرة. ففي عصر التقشف المالي وعدم الاستقرار الاستراتيجي، فإنه من الضروري أن يتم توجيه أي تخفيضات في ميزانية الدولة من خلال رؤية استراتيجية شاملة تشمل الدبلوماسية، والتنمية، والقدرات العسكرية.

وعلاوة على ذلك، ترى الدراسة أن الحديث عن بريطانيا بصفتها من كبار المدافعين عن فكرة «التدخل الليبرالي» (أي التدخل العسكري لتحرير كحالة العراق)، أو بصفتها لاعباً رئيسياً في «أوروبا» كقوة عظمى، لم يعد حالياً لا عملياً من الناحية المالية ولا واقعياً من الناحية السياسية. فبعض الأركان الأساسية لدور المملكة المتحدة الدولي على مدى نصف القرن الماضي (تحديداً علاقتها التاريخية مع الولايات المتحدة، والتكامل الأوروبي)، تواجه تحديات متزايدة، ولذا لا ينبغي لهذه التطورات أن تخفض ارتباط بريطانيا الدولي. وتضيف الدراسة أنه في هذا العصر الذي فيه الأمن الداخلي والازدهار سيحددان بشكل كبير عن طريق القوى الدولية، فإن الدور العالمي للمملكة المتحدة هو ضرورة وليس ترفاً. والبقاء على الهامش بشكل مراقب لا مبرر ولا عملي لبريطانيا. وفي هذا السياق، فقد خلصت الدراسة إلى أن المملكة المتحدة تمتلك أدوات قوة يمكن أن تستخدمها في عالم يسوده

